الأمم المتحدة S/PV.5947

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٩٤٧**

الخميس، ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الساعة ٢١/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لو لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد غرولس
	بنما	السيد سويسكم
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد مبارك
	جنوب أفريقيا	السيد كوابي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كرواتيا	السيد سكراتشيك
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جون ساويرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2008/443)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-44472 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2004/443).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل السودان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد محمد (السودان) المقعد المخصص له إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/506، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الوثيقة S/2004/443.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار على التصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، الجماهيرية العربية الليبية، جنوب أفريقيا، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير جون سوَرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن المملكة المتحدة ترحب باعتماد مجلس الأمن اليوم القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨). وبصفتي المنسق غير الرسمي للقرار، أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء المجلس على مساعدتهم. فلقد كنا قاب قوسين أو أدنى من الوصول إلى توافق في الآراء، ويؤسفني أن

الافتقار إلى الوقت وحده، في الواقع، حال دون تمكننا من معالجة الشواغل العالقة التي أبداها أحد الوفود.

وأود أن أثير نقطتين أساسيتين بشأن مناقشات اليوم. الأولى، إننا نرى أن المجلس برمته يقف وراء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ويرغب في أن تحقق النجاح. وأعتقد أن ذلك سيتضح في البيانات التي سندلي بها بعد هذا التصويت.

وعندما أقر مجلس الأمن في أول الأمر ولاية القوة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٧، التزمنا بالمساعدة على تحقيق الأمن لسكان دارفور. وقد جددنا ذلك الالتزام اليوم. وهو التزام لا ننظر إليه بتساهل. فالهجوم الأخير الذي أودى بحياة سبعة من حفظة السلام كان ناقوس خطر أليما يذكر بالمصاعب والمخاطر التي يواجهها حفظة السلام في البعثة يوميا. وأترحم مرة أخرى على أرواح الذين قضوا نحبهم. فنحن مدينون لهم ولرفاقهم بتجديد جهودنا التي نبذلها لتحقيق السلام والأمن في دارفور وفي جميع أرجاء السودان وجميع أنحاء المنطقة.

أما النقطة الثانية التي أود أن أثيرها عن مناقشات اليوم هي أن المجلس لم يتخذ أي موقف إزاء مسألة اتخاذ قرار أم لا في ضوء اقتراح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية باتهام الرئيس البشير. وستعالج تلك المسألة في يوم آخر.

وأود أن أكون واضحا بشأن موقف المملكة المتحدة. إن المملكة المتحدة لم تكن ترى أن من الصواب النظر في هذه المسألة الهامة كجزء من قرار يجدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبطبيعة الحال، كان مجلس الأمن هو الذي أقرّ في القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بأن الحالة في دارفور تستدعي تحقيقا تجريه المحكمة الجنائية الدولية. ونحن لن نقف في طريق مناقشة يجريها مجلس الأمن فيما إذا كانت هناك قضية استنادا إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي تتعلق بالرئيس البشير، لكن تلك المناقشة ستثير أسئلة كبيرة بخصوص العلاقة بين السلام والعدالة. وهو أمر لا ينبغي لمجلس الأمن أن يتسرع إلى الخوض فيه.

ومن أجل تعزيز الدعم لقرار اليوم، يواجه مجلس الأمن والأمانة العامة ثلاث مهمات في المستقبل. أولا، يتعين علينا بذل كل ما بوسعنا للتسريع في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. فهذا القرار يؤيد هدف الأمين العام المتمثل في نشر ٨٠ في المائة من القوة بحلول نهاية هذا العام، أي خلال فترة خمسة أشهر. ونعرف جميعا العقبات، غير أنه يتعين بذل المزيد للتغلب عليها.

ثانيا، على مجلس الأمن ألا يدخر وسعا في دعم العملية السياسية. ونحن نرحب ترحيبا حارا جدا بتعيين السيد باسوليه بوصفه كبير الوسطاء؛ وهو يحظى بدعمنا الكامل.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يواصل النظر في المسألتين الهامتين الممثلتين في العدالة والإفلات من العقاب في دارفور. وستكون المادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جزءا من تلك المناقشة، لكنها لن تكون الجزء الوحيد. إذ سيكون عدم تعاون السودان مع المحكمة الجنائية الدولية ذو صلة مباشرة أيضا، وكذلك عوامل أخرى.

وقد أوضحت المناقشات التي أجراها المجلس بشأن دارفور أنه، ولئن كانت هناك وجهات نظر مختلفة إزاء معالجة مسألة الإفلات من العقاب، فإن دعمنا للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والأمن في دارفور دعم لا ينضب. فتلك الجهود أساسية في السعي إلى إرساء الأمن في دارفور ومجلس الأمن لا يسعه التخلي عن ذلك الهدف. ولا يزال تحقيقه بعيدا بعض

الشيء. وسيتطلب اتخاذ القرارات الصعبة على الدرب صبرا وتصميما وإرادة، لكن السلام يمكن تحقيقه ويجب علينا أن نكافح من أجله.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): دأب الاتحاد الروسي على دعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تسوية الحالة في إقليم دارفور السوداني. وأصبحت الأنشطة التي تقوم بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور جزءا لا يتجزأ من عملية السلام في دارفور، وليس هناك أدنى شك في أهميتها. وعلاوة على ذلك، إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مثال جيد على التعاون الوثيق والعملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام في أفريقيا. وعليه، رأينا أنه ليس من الضروري دعم مشروع القرار الذي يمدد ولاية البعثة فحسب، بل الإصرار أيضا على اعتماده في الوقت المناسب.

ولكن، نشعر ببواعث قلق بالغ إزاء التطورات السلبية المحتملة في السودان في أعقاب طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قضاة المحكمة إصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس السودان. فنحن لا نستبعد احتمال أن تقوم الجماعات المتمردة المتشددة التي تعرقل العملية السياسية في دارفور باستغلال الوضع لتصعيد حملاتها ضد حكومة السودان. وقد أعرب موظفون كبار في الأمانة العامة عن قلقهم إزاء تلك المسألة.

وذكر الاتحاد الأفريقي، شريك الأمم المتحدة في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أنه من المستصوب أن يمارس المجلس سلطته بموجب المادة ١٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لتأجيل تنفيذ قرار المحكمة. واتُخذ قرار مماثل من جانب حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية. وتمثل الدول الأعضاء في تلك المنظمات ذات النفوذ بوضوح آراء ثلثي المجتمع الدولي.

ومن المؤسف أن ذلك القلق لم يُعرب عنه على نحو كامل في القرار نتيجة مقاومة عدد من أعضاء مجلس الأمن. وقد تكون للموقف الذي اتخذته تلك الوفود عواقب سلبية غير متوقعة في سياق بناء العلاقات بين حكومة السودان والمجتمع الدولي للقيام بعملية لحفظ السلام ولحل الصراع الدائر في دارفور. وتقع المسؤولية عن تلك العواقب بالكامل على عاتقها.

إننا نوافق تماما على ضرورة تحقيق العدالة في دارفور، بما في ذلك ضد الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم شنيعة. ومع ذلك، يجب تحقيق تلك العدالة دون إهمال العوامل الأخرى التي لها نفس الأهمية والتي قد يمكن أن تؤثر على تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من أفريقيا. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن سعيه لتحقيق التوازن الأمثل بين السلام والعدالة في دارفور. وقد كان ذلك بالتحديد النداء الذي وجّهه الأمين العام.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تنظر كوستاريكا إلى هذا الاجتماع بوصفه مناسبة هامة. لقد اتخذنا من فورنا قرارا يُجدد نصه ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والتزام هذا المجلس بتحقيق السلام في ذلك الإقليم.

وقد ظللنا نشارك دائما في المفاوضات لضمان أن يشمل القرار جميع العناصر اللازمة لكي تحقق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أهدافها. وفي سياق المفاوضات، ذكرنا اعتراضنا على إدراج عناصر ليس لها تأثير مباشر على البعثة، وينبغي تناولها في مناسبة مختلفة وفي ظروف مختلفة.

لقد كنا نود أن يوضّح القرار الدور الذي ينبغي أن تضطلع به العدالة، في رأي المجلس، لحل الصراع في السودان. ولذلك السبب أيدنا النص الأصلي، الذي أشار إلى البيان الرئاسي الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد صوّتنا مؤيدين نصا لا يتضمن تلك الإشارة، ولكنه يؤكد من جديد، في الفقرة الأولى من الديباجة، جميع القرارات والبيانات الرئاسية السابقة التي اعتمدها المجلس بشأن الحالة في السودان. وفيما يخص كوستاريكا، فإنها تعيد التأكيد، بلا تحفظ، على تلك الفقرة من البيان الرئاسي الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، التي يعيد المجلس التأكيد فيها بالإجماع على القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) وطلبه إلى حكومة السودان الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن ذلك القرار، بما فيها التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ويسر وفد بلادي أن القرار الذي اعتمدناه من فورنا يحافظ على التزام المجلس بإقامة العدالة على الأفراد الذين انتهكوا حقوق أضعف البشر في ذلك الصراع.

وكنا نتمنى أيضا أن تدرج في النص إشارة إلى بعثات حفظ السلام الأخرى التي تؤدي مهامها في البلدان المتاخمة للسودان. وعلى نحو ما جرى في مناسبات أخرى، فإننا ندعو إلى اتخاذ نهج إقليمي، يستجيب لاحتياجات السودان بأكمله، ويأخذ بالاعتبار مشاكل البلدان المجاورة، التي تؤثر الصراعات الدائرة فيها على الصراعات في السودان وتحدد مسارها.

وفي الختام، نود أن نبين بجلاء أننا وافقنا على حذف الإشارة الصريحة في القرار إلى عناصر مهمة لنا وضرورية للتوصل إلى حل للحالة في السودان من أجل تحقيق وحدة المجلس ومن أجل ضمان أن تضطلع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بولايتها.

السيد سكراتيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن الآن القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨) الذي يأذن بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة سنة أخرى. وتلك نتيجة توصلنا إليها عن طريق الحوار والمفاوضات المكثفة من جانب أعضاء مجلس الأمن، كما أنها نتيجة رغبات أعضاء المجلس في البحث عن تفهم مشترك، الأمر الذي لم يتمخض، لسوء الحظ، عن توافق الآراء الذي كنا نرغب فيه كثيرا.

لقد أرادت كرواتيا أن يوفر القرار تمديدا سريعا لا لبس فيه لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بهدف تحقيق النشر المقرر لقواتها بنسبة ٨٠ في المائة قبل نهاية العام. والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور هي أكبر عمليات الأمم المتحدة وأكثرها تكلفة، ولهذا ينبغي أن تحظى بالتأييد بالإجماع من المجلس، وهي تتطلب توجيها واضحا لكي يصبح من الممكن توفير اللوجستيات لها ووزعها. وتعتقد كرواتيا بقوة أن ذلك الأمر مهم لسلامة الناس في دارفور وأمنهم ورفاههم، وهم نفس الناس الذين ظلوا يعانون بأكثر الطرق وحشية لمدة طويلة بشكل مفرط. إن حماية هؤلاء الناس هي الهدف الأساسي لوزع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وذلك هو السبب الرئيسي لتصويتنا مؤيدين اعتماد القرار، بالرغم من أنه مُثقل بعناصر إضافية هامة وإن كانت لا صلة لها به.

وينقلني ذلك إلى نقطتي الأساسية، وهي تعاون حكومة السودان مع المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي كان مصدر بعض الخلاف والنزاع، بل مما زاد الخلاف حوله الإشارات التي وردت إليه في القرار المذكور.

وبالنيابة عن وفد بلادي، اسمحوا لي أن أدلي بالملاحظة التالية. لقد كانت كرواتيا نفسها ضحية عدوان

وحشي في أوائل التسعينات. وإذا كنا قد تعلمنا أي شيء من التاريخ القريب لمنطقتنا، فإنه يمكننا أن نقول ببعض اليقين أن الإفلات من العقاب عن جرائم الحرب لا يحقق الاستقرار في أي صراع، ولكنه يطيل أجل تحقيق التسويات السياسية. بل على العكس، فقد تعلمنا أن أفضل أساس لتحقيق سلام حقيقي ومستدام يقوم على المصالحة ويكمن في تحقيق العدالة، والعدالة وحدها.

وهناك درس آخر تعلمناه وينبغي أن نعيد التأكيد عليه هنا وهو أن جرائم الحرب مسؤولية فردية، وأن الناس، وليست الدول أو الجماعات الإثنية، هم الذين يرتكبونها. ولهذا السبب، فقد ظلت كرواتيا ولا تزال تقدم دعمها الكامل لعمل المحكمة الجنائية الدولية ومدّعيها العام. ونحن ننظر إلى المحكمة بوصفها هيئة مستقلة، ولا نرغب أن نرى أي عقبة تقف في طريق عملها الحر والمستقل. كما نفهم أيضا أن القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨) يعيد التأكيد على نص البيان الرئاسي الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الذي يذكر بوضوح أنه يتعين على حكومة السودان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية تعاونا كاملا من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في دارفور.

وأخيرا، عندما ننظر في تعقيد المشكلة في دارفور، وفي السودان وفي المنطقة دون الإقليمية، تدعو كرواتيا أيضا إلى اتخاذ نهج إقليمي إزاء مشاكل الإقليم. ولذلك السبب، نرحب دائما بالتعاون بين الأمم المتحدة والبعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي في السودان والبلدان المجاورة، ونشجع ذلك التعاون، وكنا نتمنى أن نرى النص النهائي للقرار يشير إلى تلك الجهود.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): لقد اعتمد مجلس الأمن من فوره قرارا بشأن تمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهو قرار هام. ويوفر اعتماده الضمان الأساسي للتنفيذ الناجح لولاية أكبر عملية دولية لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة. وعلى ذلك الأساس صوّت الوفد الصيني لصالح القرار.

وقد اجتذبت مسألة السودان اهتماما كبيرا من جانب المجتمع الدولي خلال السنوات الأخيرة. وتوصلت جميع الأطراف إلى إدراك أن تحقيق السلام والاستقرار في السودان، بوصفه بلدا هاما في القارة الأفريقية، سيكون له أثر لا يمكن تجاهله على السلام والاستقرار في المنطقة والقارة ككل. فالسودان بلد شاسع في مساحة أراضيه، وله جيران كثيرون وقضايا تاريخية ودينية واقتصادية واجتماعية معقدة. وقد عانى حروبا ونزاعات استمرت لفترات طويلة.

ولكن في السنوات الأخيرة، بفضل الجهود المكثفة لحكومة السودان وجميع القوى السياسية في البلد، وبمساعدة سخية من المجتمع الدولي، حقق السودان تقدما ملحوظا في عملية السلام. وقد مثل توقيع اتفاق السلام الشامل نهاية عقود من الحرب بين الشمال والجنوب. وللناس كل الحق في أن يتوقعوا من السودان أن يسلك أخيرا المسار السليم نحو السلام والتنمية.

إن إمكانيات التنمية الهائلة التي لدى السودان لا ينبغي أن تمكّنه من توفير الطعام والكساء والحياة الهانئة لشعبه فحسب، بل أن تمكنه أيضا من الإسهام في تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا ككل، مما يخدم مصلحة المجتمع الدولي. إن جميع الجهود التي تساعد على تحسين العلاقة بين الشمال والجنوب في البلد، وعلى تيسير تسوية مسألة دارفور وتعزيز الوئام بين مختلف الأحزاب السياسية، ما دامت تتماشى مع عملية السلام في السودان، تستحق دعما سخيا من جانب المجتمع الدولي.

وظلت مسألة دارفور بوصفها جزءا من مشاكل السودان الداخلية، محور تركيز الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة. وإن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمثل بعثة تنطوي على استثمار ضخم، وذات حجم غير مسبوق. ونجاح العملية لا يعني التحقيق المبكر لاستقرار الحالة الأمنية في دارفور وتيسر وصول المساعدات الإنسانية إلى الميدان فحسب، بل يؤثر أيضا على سلامة وأمن عشرات الآلاف من حفظة السلام في البلد.

وفضلا عن ذلك، فإن الحل الأساسي لمسألة دارفور يكمن في المفاوضات السياسية. وبدون توافق آراء سياسي مخلص بين جميع الأطراف في دارفور بشأن السعي إلى السلام، لا يمكن أن يتحقق السلام في المنطقة مهما كان عدد حفظة السلام الذين ترسلهم الأمم المتحدة إلى المنطقة. إن نجاح وفشل عمليات حفظ السلام الدولية في السنوات الأخيرة قد أظهر مراراً وتكراراً أن الشرط الأساسي لنجاح أي بعثة سلام دولية هو السعي لنيل تقدير وتعاون الحكومة والشعب في البلد المعني. وبدون الوفاء بهذا الشرط الأساسي، فإن عمليات حفظ السلام الدولية، مهما كان إعدادها دقيقا، من شأنها أن تتعرض إلى الانتكاسات، أو حتى إلى الفشل.

وخلال عدة أعوام من الاستكشاف شهدت تعمقا في تفكير المجتمع الدولي بشأن مسألة دارفور، تكَون تدريجيا توافق آراء حول نُهج أساسية، مثل الاستراتيجية الثنائية المسار والآلية الثلاثية الأطراف. ويقوم هذا النهج في جوهره على التركيز المتساوي على العملية السياسية وعلى نشر حفظة السلام، سعيا إلى إنشاء آلية سياسية تقوم على الثقة المتبادلة والتعاون فيما بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية، مع التشديد الخاص على تعزيز مبادرة الحكومة السودانية من أجل التعاون. وتظل هذه الآليات الناجحة مهمة بالنسبة لما تحقق من تقدم حتى الآن، وعليه، يجب أن تلقى الاحترام والدعم الكاملين من جانب جميع الأطراف.

إن مسألة دارفور بالغة التعقيد. ويشمل الجهد الدولي لتسويتها مختلف العناصر. ولتحقيق النتائج المنشودة وكسب الدعم الحقيقي من جانب المواطنين في السودان وأفريقيا، من الضروري إدارة التوازن العام وأولويات المفاوضات السياسية، ونشر حفظة السلام، والإغاثة الإنسانية، والتنمية الاقتصادية والعدالة، والمضي قدما بثبات وتنسيق سليم فيما بين جميع الأطراف. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي بها يمكن لمسيرة حفظ السلام الدولية أن تستمر على المسار السليم، ولتحقيق التقدم الصحيح.

إن أي إجراء غير حصيف ومتسرع، يتجاهل الظروف الموضوعية لا يمكن أن يلقى، رغم حسن نواياه، موافقة ودعم المجتمع الدولي. وفي الوقت الحاضر، تسعى الأطراف المعنية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة دارفور، ولكن لن يكون من الممكن إحراز أي تقدم بدون التعاون الكامل من جانب الحكومة السودانية. وتوجيه لائحة الاتهام المقترحة ضد الزعيم السوداني، من جانب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، يمثل قرارا غير لائق اتخذ في الوقت غير المناسب. فهو يقوض بشكل خطير مناخ الثقة السياسية المتبادلة والتعاون بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية، ويغذي غطرسة مجموعات التمرد التي لا تريد العملية السياسية، ويضر بحالة الأمن الهشة وغير المستقرة في دارفور.

ولذلك، قوبلت لائحة الاتهام بانتقادات واسعة النطاق من جانب بلدان عديدة، تمثلها منظمات دولية هامة مثل الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز. وهذا الموقف يستحق الاهتمام والاحترام الكاملين من جانب مجلس الأمن. وترى الصين أن السعي إلى حل مسألة الإفلات من العقاب

من خلال توجيه لائحة اتهام للزعيم السوداني من جانب المحكمة الجنائية الدولية لن يؤدي إلا إلى إخراج عملية حل مسألة دارفور من مسارها، بل إلى إضاعة كل الجهود المبذولة حتى الآن من جانب جميع الأطراف لإيجاد تسوية مناسبة للمسألة.

ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية السياسية عن العملية السلمية في السودان بوجه عام. ويتعين عليه أن يتناول المسألة من المنظور السياسي لضمان عدم المساس بالمصالح العامة للعملية السياسية ونشر عملية حفظ السلام في دارفور.

وفي الآونة الأخيرة، خلال المشاورات المتعلقة بنص مشروع القرار لتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عبّر العديد من أعضاء المجلس عن أراء نافذة البصيرة قوبلت بموافقة الصين الكاملة. وتدعم الصين الطلب المعقول المقدم من جانب الاتحاد الأفريقي ومنظمات أخرى بأن يتخذ المجلس إجراء مبكرا بتعليق توجيه لائحة الاتهام الموجه إلى الزعيم السوداني من جانب المحكمة الجنائية الدولية وفقا للأحكام ذات الصلة.

لقد اضطلعت الحكومة الصينية بالكثير من العمل للدفع قدما بتسوية مسألة دارفور. ويقف حفظة السلام الصينيون في الخطوط الأمامية لعملية حفظ السلام في دارفور. وقد تم حتى الآن نشر جميع الوحدات الهندسية المشاركة في البعثة. والحكومة الصينية ملزمة بتهيئة الظروف المؤاتية لتمكينها من أداء مهمة حفظ السلام الدولية على نحو آمن وسلس. وأنا أتعهد رسميا بأن الحكومة الصينية ستعمل بالتعاون مع باقي المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل مبكر لمسألة دارفور والمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في دارفور.

السيد مبارك (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها وفد المملكة المتحدة في إعداد مشروع القرار المعروض علينا بشأن تمديد ولاية البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لفترة اثني عشر شهرا أخرى حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩. ونعرب لوفد المملكة المتحدة عن شكرنا للأسلوب الذي أدار به المشاورات المتعلقة بمشروع القرار. وقد شارك وفدي في المناقشات بناء على الفهم العام أن الهدف الأساسي من مشروع القرار هو تمديد ولاية البعثة المختلطة، إلى جانب تناول ما يتعلق بالجوانب الفنية المتصلة بإنجاز نشر البعثة المختلطة بصورة فعالة على النحو المتوخى والمنصوص عليه في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، وذلك دون الخوض في إدخال عناصر جديدة لها مساراتها الخاصة بها.

ومنذ بداية المشاورات، تضمن مشروع القرار عناصر تتعلق بمبادئ تحقيق العدالة وعدم الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في دارفور، وهي مبادئ يتفق عليها كل أعضاء مجلس الأمن. إلا أن هذه العناصر اختلط مضمونها بالإجراء الأخير الذي قام به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وترتبت على ذلك مخاوف ومشاعر قلق داخل السودان وخارجه أعربت عنها العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الإفريقي، الشريك الأساسي للأمم المتحدة في العملية المختلطة في دارفور، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. هذا ما حدا بوفد ليبيا ووفديّ جنوب أفريقيا وبوركينا فاسو، بدعم من وفود أخرى داخل المجلس، إلى تقديم تعديلات على مشروع القرار تستند على ما صدر عن تلك المنظمات الإقليمية وما قد يسفر عنها من تداعيات، قد تؤدي إلى تقويض جهود السلام وتعقيد الأوضاع في دارفور والسودان بكامله وفي دول الإقليم عموما.

وطالبنا بأن يدرج نص في مشروع القرار لتقديم طلب من المجلس للمحكمة الجنائية الدولية بتأجيل النظر في الإجراء الذي قام به المدعي العام للمحكمة، استنادا إلى

ما ورد في المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي تجيز للمجلس أن يطلب من المحكمة الجنائية الدولية وقف أي تحقيق أو مقاضاة لمدة اثني عشر شهرا. وتم صياغة الاقتراح بالصورة التي انعكست في البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برقم ١٤٢ الصادر في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، الذي أوضح أيضا أن السعي إلى العدالة ينبغي ألا يعيق أو يقوض الجهود المبذولة لتعزيز تحقيق سلام دائم، وأعاد فيه التأكيد على ما يعتري الاتحاد الأفريقي من قلق إزاء التعسف في توجيه التهم بحق القادة الأفارقة، وفقا لمقرره المتعلق بإساءة استعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية، الذي اتخذه خلال الدورة العادية الحادية عشرة لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عقدت في مصر في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. كما أعرب مجلس السلم والأمن الأفريقي عن اقتناعه بأنه نظرا للطابع الحساس للعمليات الجارية حاليا في السودان، فإن موافقة الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة على طلب المدعي العام من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة حاليا والرامية إلى إيجاد حل لنزاع دارفور في أقرب وقت، وتحقيق السلم الدائم والمصالحة في السودان بكامله، لوقف معاناة شعب دارفور وزعزعة الاستقرار في البلد وفي المنطقة ونشوء عواقب وخيمة بعيدة المدى والأثر. وفضلا عن ذلك، أكد مجلس السلم والأمن الأفريقي في بيانه على ضرورة أن تطبق العدالة الدولية بطريقة شفافة ومنصفة من أجل تفادي نشوء أي تصور بأن ثمة تعامل بمكيالين، وفقا لمبادئ القانون الدولي. ويعرب عن القلق إزاء ما قد يشكله هذا التطور من خطر على الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون والاستقرار وعلى بناء مؤسسات وطنية متينة في القارة الأفريقية.

وعلى الرغم مما تقدمنا به من حجج لتضمين تعديلاتنا المقترحة على مشروع القرار فيما يتعلق بهذه المسألة، فإننا لم نلق التجاوب على النحو المطلوب من بعض أعضاء المجلس. ونظرا لأن مشروع القرار يتعلق بمسألة حساسة، وهي تمديد ولاية البعثة المختلطة في دارفور في الزمن المحدد لها، ولحرصنا على استمرار مهمة البعثة وفاعليتها، فقد قبلنا بصيغة توفيقية تضمنتها الفقرة ٩ من الديباجة تفسح المجال لمزيد من نظر مجلس الأمن في هذه المسألة المتصلة بتفعيل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالحالة في دارفور، على أمل أن يتم ذلك في أسرع وقت، لأن الهدف هو أمن واستقرار السودان والمنطقة، بل وسلامة البعثة المختلطة في دارفور وضمان نجاحها.

وعلى هذا الأساس، صوتنا لصالح القرار. ونعتقد أن تضحياتنا بمقترحاتنا الأصلية لم تذهب سدى لأننا ضمّنا تضامن ١٤ عضوا من أعضاء المجلس، وهو انتصار للمجلس بكامله. إنني أتساءل، إذا لم يستخدم مجلس الأمن المادة ١٦ من النظام الأساسي بناء على طلب أكثر من ثلثي أعضاء المجتمع الدولي، فمتى يمكن للمجلس استخدام هذه المادة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على الجهود الحثيثة التي بذلها في سياق المفاوضات بشأن القرار الذي اتخذ للتو بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبهذه المناسبة، أجد لزاما على أن أقول لسعادة السفير ساويرس ووفد المملكة المتحدة إننا نقدر الصبر البريطاني حق قدره.

لقد أيدت بوركينا فاسو القرار اقتناعا بأن البعثة المختلطة هي القناة الأساسية في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار في دارفور. وعليه، قررنا أن يتم على وجه السرعة نشر كتيبة قوامها حوالي ٨٠٠ جندي في دارفور إسهاما منا في إحلال السلام في السودان. ونعرب عن ارتياحنا لأن المجلس قد تمكن من الحفاظ على وحدته فيما يتعلق بتمديد ولاية البعثة المختلطة. ونناشد المساهمين

بقوات، والمانحين والمجتمع الدولي برمته تقديم كل الدعم الضروري للأمين العام لكي يتمكن من تحقيق هدف نشر ٨٠ في المائة من القوة المختلطة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

وقد صوتت بوركينا فاسو لصالح القرار، وإن لم تؤخذ جميع مخاوفنا بعين الاعتبار، ولا سيما تلك التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي في البلاغ الذي أصدره مجلس السلم والأمن التابع له يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكما شدد وفدي خلال الجولة الأخيرة من مشاوراتنا، فقد استثمرت الأمم المتحدة موارد ضخمة وبذلت جهودا كبيرة في البحث عن حل سياسي للأزمة في دارفور.

وبالإضافة إلى النشر المتوقع للقوة المشتركة، فعندما ننظر في المشاركة الحالية للسلطات السودانية وكون كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور سوف يتولى مهام منصبه قريبا، يبدو واضحا أن المجتمع الدولي لم يكن أقرب من هذا إلى حل سياسي للأزمة. ومن ثم، فمن المستصوب أن تُمنح تلك العملية كل فرصة للنجاح، إذا أردنا أن نضع نهاية لواحد من أشد الصراعات فتكا في تجربة أفريقيا. ولذا، فمن الضروري للغاية أن يعود مجلس الأمن إلى تناول هذه المسألة في تاريخ لاحق، وفقا للفقرة التاسعة من ديباجة القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨).

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تعرب الولايات المتحدة عن ترحيبها بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وعن تأييدها الشديد لذلك. ويبرهن القرار الذي اتخذ اليوم على دعم مجلس الأمن المستمر لعملية السلام التي تضطلع بها العملية المختلطة، ولرسالة العملية المختلطة المتمثلة في حماية المدنيين المعرضين للخطر في دارفور.

وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت نظرا لأن العبارات التي أضيفت إلى القرار من شأنها أن توجه إشارة خاطئة إلى الرئيس السوداني البشير، وتقوض الجهود الرامية إلى تقديمه هو وغيره للعدالة.

ولا يمكن للمجلس أن يغضّ الطرف عن الجرائم البشعة التي وقعت طوال فترة الصراع الجاري في دارفور، والمعاناة البشرية الهائلة التي تجري تحت سمع العالم وبصره. وقد تصدى المجلس لهذه الحالة المأساوية باتخاذه القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وأشارت الولايات المتحدة في ذلك الوقت إلى الأهمية التي كنا وما زلنا نوليها لدور المجلس فيما يتصل بالتحقيقات والمحاكمات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية. وكما يعلم الجميع، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على ذلك القرار بسبب ما يساورنا من شواغل بشأن تلك المحكمة، ولكن، كما ذكرنا عند اتخاذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، فإننا:

> ”نؤيد بشدة تقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والأعمال الوحشية التي حدثت في دارفور للعدالة، ووضع حد لمناخ الإفلات من العقاب السائد هناك. ويجب محاسبة منتهكي القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان“. (S/PV.5158، الفقرة ٣)

ومع ذلك، أود أن أوضح أربع نقاط تتعلق باستمرار دعمنا القوي للعملية المختلطة.

فبادئ ذي بدء، يتزايد القلق لدى الولايات المتحدة بشأن الحالة في الميدان، وهي سوف تستمر في مراقبة الوضع في دارفور. ونحن على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية حسب الاقتضاء لكفالة نشر العملية المختلطة على وجه السرعة وبصورة كاملة وتمكينها من الوفاء بولايتها.

ثانيا، يؤسفنا بشدة أنه بعد مرور عام على اتخاذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) لم تكد العملية المختلطة تشرع في إنجاز مهمتها الحيوية. فعدد القوات وأفراد الشرطة الذين تم نشرهم لا يزيد الآن إلا قليلا عن ٠٠٠ ٩ فرد – وهو ما لا يصل حتى إلى نصف المستويات المأذون بها. وهذا البطء في نشر العملية المختلطة إنما يؤثر بشدة على قدرتها على حماية نفسها والوفاء بولايتها في دارفور. وقد سعى مجلس الأمن إلى إنهاء معاناة أهالي دارفور، إلا أننا قصرنا كثيرا عن الوفاء بمسؤوليتنا عن حمايتهم. ورغم تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام وللجهات المساهمة بقوات والجهات المانحة التي تساعدها، يتعين علينا تعزيز جهودنا والقيام بمزيد من العمل. فحياة أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وحياة الملايين من المدنيين الأبرياء تتوقف على ذلك. ونحن نحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل كفالة نشر العملية المختلطة على وجه السرعة وبصورة كاملة وفعالة.

وتتعاون الولايات المتحدة بصورة كاملة في هذا المسعى من خلال العمل الذي نضطلع به في تدريب أفراد حفظ السلام وتجهيزهم على نحو يفي بمعايير العملية المختلطة. وسوف نستمر في البحث عن سبل جديدة لتقديم المساعدة الملموسة من أجل نشر العملية المختلطة بشكل كامل وسريع. ونحث الأمم المتحدة على مضاعفة جهودها من أجل إرساء الهياكل الأساسية المناسبة لتوسيع نطاق العملية المختلطة بصورة عاجلة، وعلى شحن المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور بأسرع وقت ممكن. كما نحث الأمم المتحدة على النظر في جميع الخيارات المتاحة أمامها من أجل تحسين الأداء فيما يتعلق بتلك النقاط الأساسية التي لا يزال بطء التقدم المحرز بشأنها يعوق نشر العملية المختلطة ويعرقل عملياتها.

ثالثا، ندعو حكومة السودان إلى بذل كل جهد ممكن لتيسير نشر العملية المختلطة. ونطالب حكومة السودان بقبول جميع القوات المساهم بها دون تحفظات وبالترتيب الذي يراه قادة العملية المختلطة ممكنا لنشرها. كما نطالب حكومة السودان بأن تمتثل امتثالا كاملا لجميع قرارات مجلس الأمن، ولأحكام اتفاق مركز القوات وجميع الاتفاقات المتعلقة بالعملية المختلطة. ولا بد لحكومة السودان أن تكفل للعملية إمكانية التحرك بحرية وأمان في سياق أدائها لولايتها. فأي هجوم يشن على أفراد العملية المختلطة أمر لا يمكن قبوله ولا التسامح معه. ولا بد أن تحمل حكومة السودان المسؤولية عن سلامة وأمن العملية وأفرادها.

رابعا، ستواصل الولايات المتحدة مراقبتها لعملية السلام باستمرار واتخاذ جميع التدابير الضرورية لدعمها. ونحث جميع أطراف الصراع في دارفور على التوصل إلى تسوية دائمة. ولا بد من أن تفي العملية المختلطة برسالتها، جنبا إلى جنب مع قيام عملية سلام قابلة للاستمرار، إذا أريد وضع نهاية للمعاناة الرهيبة في دارفور.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي باعتماد القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨) ويشكر المملكة المتحدة بحرارة على ما بذلته من جهود للوصول بالمفاوضات إلى نهايتها. وتدعم فرنسا العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعما كاملا، وترجو أن يحرز نشرها تقدما سريعا لا تعترضه عوائق. ونشدد على أن مسألة الدعم للعملية المختلطة تحظى بإجماع داخل المجلس، ونرحب بذلك. فلا تزال الحالة في دارفور، شأنها كشأن الحالة في المناطق الحدودية من البلدان المجاورة المتأثرة بالأزمة هناك، تستحق مشاركة حازمة من المجلس. وينبغي ألا ندخر وسعا في ضمان قدرة العملية على إتمام مهمتها.

ونحيط علما بالطلب الذي قدمه الاتحاد الأفريقي، في جملة أمور أخرى، بإرجاء العملية التي بدأتها المحكمة الجنائية الدولية. وتعرب فرنسا من جانبها عن التزامها العميق بمكافحة الإفلات من العقاب وبالعمل الذي تؤديه المحكمة، الذي ينبغي أن يمضي في مساره الخاص. ونواصل مناشدة السلطات السودانية أن تتعاون مع المحكمة، بما في ذلك فيما يتعلق بأوامر القبض القائمة ضد السيد هارون والسيد كوشيب. كما تناشد فرنسا السلطات السودانية وجميع الأطراف وقف الأعمال القتالية، وتيسير أعمال أفراد المساعدة الإنسانية، والتعاون مع العملية المختلطة، وتلتزم التزاما حازما بالعملية السياسية التي تجري برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أعرب عن تقدير وفدي للمملكة المتحدة لإعدادها هذا القرار، واضطلاعها بالدور الرئيسي في المفاوضات، وإتاحتها زمنا كافيا لمداولاتنا. ومن المؤسف للغاية في الواقع أن القرار لم يحظ بتوافق في الآراء.

ويدعم وفدي نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعما كاملا، وهو لذلك يؤيد تمديد ولايتها تأييدا تاما. وبما أننا إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأحد المساهمين بأفراد للشرطة في العملية المختلطة، وإذ نتذكر المأساة الأليمة التي تعرض لها أفراد العملية المختلطة مؤخرا، ترحب إندونيسيا بالاهتمام المناسب الذي يوليه القرار لمسألة سلامة وأمن أفراد العملية المختلطة، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساهمة العاجلة في عناصر تمكين القوة ونشرها على وجه السرعة.

وكما جاء في الفقرة ٩ من القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨)،

”لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في دارفور، و ... التوصل إلى تسوية سياسية شاملة والنشر الناجح للعملية المختلطة عنصران لا غنى عنهما لإعادة السلام إلى دارفور“.

ويعرب هذا القرار عن تصميم المجلس على التوصل إلى حل سياسي واستعداده لاتخاذ إجراءات ضد من يقفون في طريق عملية السلام.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا موقف إندونيسيا من ضرورة إحداث توازن بين تعزيز العدالة والسعي لإقرار السلام. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما آراء الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي أعربت عنها في الرسائل الموجهة من كل منها إلى المجلس، فضلا عن آراء حركة بلدان عدم الانحياز بشأن ضرورة اضطلاع مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين وضمان عدم الإخلال بعملية السلام الجارية في دارفور.

ولذلك، يؤيد وفدي دعوة المجلس إلى النظر في مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتأجيل التحقيق فيما يتعلق بالحالة في دارفور، وذلك وفقاً للمادة ١٦ من نظام روما الأساسي. وفي حقيقة الأمر، فإن القرار ١٣٩٣ (٢٠٠٥)، الذي يحيل الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، قد تصور في الفقرة الثانية من ديباجته إمكانية تأجيل القضية. ونظام روما الأساسي ذاته يقر بدور الاعتبارات السياسية والأمنية في السعي إلى تطبيق العدالة، كما يتضح من المادة ١٦.

والآن، على مجلس الأمن أن يجد سبيلاً للاستجابة لأي عرقلة محتملة لعملية السلام وصون السلام والأمن الدوليين. ويحدونا الأمل أن ينظر المجلس على نحو إيجابي في الطلب المقدم من تلك المنظمات الشريكة للأمم المتحدة في المساعي السلمية ومساعي بناء السلام في دارفور، لا سيما

الاتحاد الأفريقي. فمجلس الأمن بات يشارك في مسألة دارفور نظراً للحاجة الملحة إلى حماية سكان دارفور. وما من شك في أن استمرار الصراع لن يخدم ذلك الغرض.

أخيراً، نأمل أن القرار الذي اتخذناه للتو لن يدعم عمل البعثة المختلطة على نحو مستمر فحسب، بل سيسهم أيضاً في تعزيز اتفاق السلام وتيسير الحالة الإنسانية في دارفور.

السيد غرولس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يسرنا أن المجلس قد مدد اليوم ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، وهي رسالة واضحة فيما يتعلق بنشر البعثة التي تعمل في ظروف صعبة للغاية بغية تعزيز رفاه سكان دارفور. ومن أجل ذلك، صوتت بلجيكا لصالح القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨).

ويطالب القرار الحكومة السودانية بكل حزم بالتعاون التام مع البعثة للوفاء بالتزاماتها. وبعد عام من قرارنا الأوَّلي بنشر هذه البعثة، حان الوقت تماماً لأن يضع السودان حداً لكل العراقيل أمام تلك العملية. ويطالب القرار جميع الأطراف مرة أخرى بأن تضع حداً للعنف، ويشير على وجه الخصوص إلى القصف الجوي، الذي يقتل المدنيين الأبرياء.

ولا يقل أهمية ما نص عليه القرار من المطالبة بالوصول الإنساني دون عراقيل والمطالبة بإنهاء العنف ضد حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني. ونحن نقدر كذلك تلك الفقرات من القرار التي تدعو إلى إحياء العملية السياسية وتطالب كل الأطراف بالالتزام التام بتلك العملية، ولا سيما أولئك المتمردين الذين ما زالوا يمتنعون عن ذلك الالتزام أو يرفضونه.

وثمة جانب آخر من النص يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب وضرورة ملاحقة أولئك المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في دارفور. وكنا نود أن نرى لغة أشد حزماً في ذلك الصدد. ومنذ بداية هذه المناقشة، اتخذت بلجيكا موقفا مبدئياً لا لبس فيه. فمكافحة الإفلات من العقاب في دارفور من الأولويات القصوى وينبغي أن تمضي يداً بيد مع العملية السياسية، كيما يتسنى التوصل إلى تسوية دائمة.

ونحن نؤيد بقوة المحكمة الجنائية الدولية والسعي إلى تحقيق العدالة الدولية. ونتطلع إلى القرار الذي ستتخذه الدائرة الابتدائية في غضون أشهر بشأن طلب المدعي إصدار لائحة اتهام من المحكمة. ونحن نرفض حجج أولئك الذين يطالبون المجلس بأن يتصرف بصورة مسبقة إزاء التطورات التي لا يمكننا التنبؤ بها في هذه المرحلة، بالاحتكام إلى المادة ١٦ من نظام روما الأساسي؛ وكان البعض يود إدراج ذلك العنصر في هذا القرار بشأن البعثة المختلطة، بينما هذه المناقشة في غير محلها تماماً. وهذا هو السبب في أن القرار يشير إلى أن بعض الوفود قد تعود إلى المجلس فيما يتعلق بالعملية الجارية في المحكمة الجنائية الدولية.

إن مجلس الأمن، بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، هو الذي طلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تنظر في الحالة في دارفور. وفي ضوء رفض حكومة السودان المنهجي للتعاون، طلبنا من تلك الحكومة مرة أخرى، من خلال البيان الرئاسي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه (S/PRST/2008/21)، أن تتعاون مع المحكمة. وبصفة خاصة، يتعين على تلك الحكومة أن تسلم إلى المحكمة الشخصين اللذين أصدرت المحكمة أمراً باعتقالهما، وهما أحمد هارون وعلي كشيب، وما زالا يتمتعان بالإفلات من العقاب علانية.

إن التزامات السودان ومسؤولياته في دارفور واضحة. وقد حُددت في كل القرارات السابقة، وفي هذا القرار أيضاً. وبلجيكا ستواصل العمل في مجلس الأمن لكفالة

احترام السودان لجميع قرارات المجلس. ونحن مدينون لسكان دارفور، ولكننا مدينون أيضاً لقضية العدالة الدولية.

أخيراً، أود أن اشكر وفد المملكة المتحدة على جهوده التي أفضت إلى اتخاذ القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨).

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضاً أود أن أثني على وفد المملكة المتحدة لمساعيه خلال المفاوضات التي أدت إلى النتيجة التي خلصنا إليها اليوم.

وإيطاليا ترحب باتخاذ القرار ١٨٢٨ (٢٠٠٨) بشأن تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن أقوى دعمنا لتلك البعثة. وفي هذا السياق، نرى أيضاً أنه أمر أساسي تماماً أن يتحقق النشر الكامل للبعثة وأن تكون فعاليتها كاملة في أداء مهامها، لا سيما في ضوء الحالة الإنسانية المزرية والظروف الأمنية المروعة للسكان المدنيين. وفي نفس الوقت، نؤكد مرة أخرى على الأهمية الأساسية للبحث عن حل سياسي في دارفور، وندعو كل الأطراف إلى الانخراط بالكامل وعلى نحو بناء في عملية السلام. وتحقيقاً لتلك الغاية، نرحب بتعيين السيد جبريل يسيني باسوليه، الوسيط الرئيسي المشترك للاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة.

وإيطاليا، العضو المؤسس في المحكمة الجنائية الدولية، تؤيد تأييداً تاماً عدم جواز المساس باستقلال المحكمة ودورها في تعزيز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب. وأخيراً، تؤيد إيطاليا تماماً مضمون إعلان ١٥ تموز/يوليه الصادر عن رئاسة الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثل لفييت نام.

صوتت فييت نام لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2008/506 تماشياً مع سياستنا المؤيدة للنشر الكامل والسريع لعملية الاتحاد الأفريقي – الأمم المتحدة المختلطة في دارفور، ومن ثم تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً أخرى، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ونود أن نشكر وفد المملكة المتحدة لتقديمه مشروع القرار الذي صوتنا عليه للتو. ونلاحظ مع التقدير أن إسهاماتنا قد برزت في نص القرار. وترى فييت نام أن على المجلس أن يتخذ نهجاً شاملاً يشأن نزاع دارفور، الذي يتطلب إيلاء اهتمام متكافئ للسلام والعدل؛ لعملية السلام والعملية السياسية؛ لنشر البعثة المختلطة وسلامة أفرادها، بغية ضمان فعالية عملها؛ والمصالحة في دارفور وفي السودان عموماً.

ونحن نتشاطر شواغل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، والشواغل التي أعرب عنها كثير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجلس، بشأن الأثر السلبي المحتمل الذي يمكن أن ينشأ جراء الطلب المقدم من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس السودان على عملية السلام في ذلك البلد وعلى عمل البعثة المختلطة. ونلاحظ أن تلك الشواغل قد أعرب عنها في الفقرة التاسعة من ديباجة القرار.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): إن هذا اليوم، سيدي الرئيس، كان آخر يوم للتفويض القديم لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وهو آخر يوم في رئاستكم أيضا لهذا الشهر. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم لكم بوافر الشكر والتقدير لقيادتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل بالأحداث والتطورات. ونشيد بالطريقة الممتازة التي أدرتم بها أعمال المجلس طوال الشهر. وهو أمر يعكس حكمتكم الدبلوماسية ومهنيتكم العالية،

وأيضا عظمة بلادكم وإسهاماتها وتاريخها الملهم لشعوبنا – تاريخ فييت نام الملهم لشعوبنا جميعا. وأود أيضا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير على الجهود القيمة التي تميز بها تحرك السير سوَرْز، سفير المملكة المتحدة، التي قدمت مشروع القرار. ونشيد كذلك بوفد المملكة المتحدة للجهود العظيمة التي اضطلع بها.

إن بلادنا لسعيدة باعتماد مجلس الأمن القرار الخاص بتجديد التفويض والولاية المتصلة بالعملية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدارفور. ونحن سعداء بهذا التجديد وهذا التفويض. وتلك هي الولاية التي تضمنها قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي فتح مجالا رحبا للتعاون والشراكة بين السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ومنذ اعتمادنا القرار سالف الذكر في مثل هذا اليوم من العام الماضي، حدث العديد من التطورات الإيجابية على صعيد بناء البعثة المشتركة، التي نأمل أن تكتمل بنسبة ٨٠ في المائة بنهاية هذا العام، على النحو الذي توخاه السيد الأمين العام للأمم المتحدة.

وأرجو أن أؤكد للمجلس أن السودان ظل وفيا بجميع التزاماته إزاء متطلبات نشر العملية الهجين وأنه سيظل وفيا كذلك بهذه الالتزامات. ويتعين على مجلس الأمن أيضا أن يبادل هذا التعاون بتعاون مماثل يقوم بموجبه بإعطاء أولوية متميزة للعملية السلمية وإبعاد المهددات عنها، مثل الإجراء الذي قام به المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الحركات التي ظلت تعرقل مسار السلام إلى الحد الذي قامت فيه بغزو العاصمة الخرطوم، والكف عن إعطاء رسائل مزدوجة للحركات المتمردة.

وبما أن القرار الذي تم اعتماده اليوم قد أكد بوضوح على أهمية دعم عمل كبير الوسطاء، السيد جبريل باسوليه، فإنه يتعين أن يقرن مجلس الأمن هذا القول بالعمل، وأن يتم دعم جهود السيد باسوليه بالصورة المطلوبة التي تكفل إحلال سلام دائم ومستدام، دعما للجهود الوطنية التي انطلقت بالفعل في بلادنا تعزيز للعملية السلمية، والتي أبرزتها بوضوح الزيارة التاريخية التي قام بها فخامة السيد رئيس الجمهورية لولايات دارفور الثلاث خلال الأيام القليلة الماضية.

إننا إذ نؤكد اهتمامنا بدعم مسارات السلام وحفظ السلام والمسار الإنساني وإعادة التأهيل، نود أن نعرب عن تقديرنا واحترامنا للدور الكبير والتاريخي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي. إن الاتحاد الأفريقي شريك أساسي، بل هو سابق للأمم المتحدة في حفظ السلام بدارفور وفي العملية السلمية. والاتحاد الأفريقي ليس بعنصر غريب، بل هو شريك أصيل في مسائل دارفور المختلفة.

إننا إذ نشيد بدور الاتحاد الأفريقي، الشريك الأساسي في كل القضايا المتصلة بسلام واستقرار دارفور، فإننا نشيد أيضا بالتحرك الهام الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي مؤخرا عبر الاجتماع الوزاري الطارئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي مؤخرا بأديس أبابا، والذي خلص إلى قرار يهدف إلى تجاوز التعقيدات التي خلفها التحرك المؤسف والكارثي للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد أحد أعظم زعماء القارة الأفريقية، والذي وضع حدا لأطول النزاعات في القارة الأفريقية ووقع على اتفاق السلام بين الشمال والجنوب.

وبينما يجري الكيل بمكيالين وتجري التغطية على الجرائم الحقيقية التي ترتكب في أنحاء أخرى من العالم، تأمل أفريقيا، المهمومة أكثر من غيرها بقضايا القارة، أن يجد جهدها ومبادرتها التقدير والاحترام بوصفها شريكا أساسيا لهذه الهيئة وأن يتم تجاوز إجراء المدعي العام للمحكمة

الجنائية الدولية، فذلك الإجراء وصفة للخراب والدمار، وهو يهدد بأخطار داهمة على سلام واستقرار ووحدة السودان والمنطقة والقارة الأفريقية جمعاء.

وفي الختام أود أن أؤكد مجدد تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، وللسادة أعضاء المجلس على الجهد الرائع، وأن نكرر ترحيبنا باعتماد القرار الجديد بتمديد ولاية البعثة المشتركة في دارفور. ونرجو أن نؤكد أنه ليس هناك من يهتم ويتأثر بمسألة دارفور أكثر من شعب السودان وحكومة السودان. وأرجو أن تتم ترجمة ما جاء في القرار بشأن احترام سيادة السودان واستقلاله ووحدته إلى عمل ملموس من قبل هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السفير محمد على كلماته الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة تحت رئاسة فييت نام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكرنا لزملائي في المجلس الذين قدموا أقيم التعاون إلى وفدي. وأود أيضا أن أشكر أمانة مجلس الأمن على دعمها المتواصل خلال كل الشهر وإلى جميع موظفي الأمانة العامة الذين عملوا من خلف الكواليس في دعم عمل الرئاسة.

رفعت الجلسة الساعة ٢٢/٥٠.